** INBOUND NOTIFICATION : FAX RECEIVED SUCCESSFULLY **

| TIME RECEIVED | REMOTE CSID | DURATION | PAGES | STATUS |
|---|---|---|---|---|
| June 16, 2015 5:22:01 PM GMT+02:00 | +41227910485 | 64 | 3 | Received |

16/06 2015 17:31 FAX +41227910485 QATAR MISSION 0001/0003

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

# FAX

2015/0042252/5

Ref:

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights and has the honour to refer to latter's note dated 18 May 2015, inviting Permanent Missions to forward contributions to the Report of the UN Secretary General on the implementation of the General Assembly resolution 69/167, and to provide information on challenges and best practices in promoting and protecting the human rights of migrant domestic workers.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the above mentioned requested information (in Arabic) as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

Geneva, June 16th, 2015

PERMANENT MISSION OF THE STATE OF QATAR – GENEVA

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9008
E.mail: registry@ohchr.org

N. A

**معلومات لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٦٧/٩٦ حول التحديات والممارسات الفضلى في مجال حماية وتعزيز حقوق الانسان للعمالة المنزلية المهاجرة**

إن دولة قطر تدرك مدى ضرورة الاهتمام بإعادة تنظيم عملية استقدام وتنظيم عمل العمالة المنزلية كي تتفق مع المستجدات الداخلية وتتلاءم مع الاحتياجات الخاصة بالمواطنين من هذه الفئة من العمالة، وبما يستجيب للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي في هذا المجال، وعلى رأسها اقرار منظمة العمل الدولية للاتفاقية الخاصة بالعمل اللائق للعمال المنزليين والتوصية الخاصة بها، وذلك خلال انعقاد الدورة (١٠٠) لمؤتمر العمل الدولي في مايو ٢٠١١م.

وعلى ضوء ذلك يتم حالياً دراسة مشروع القانون الخاص بالعمال المنزليين ليتوافق مع أحكام الاتفاقية ومعايير العمل الدولية وما زال مشروع القانون قيد الاجراءات التشريعية.

أما عن القواعد التي تحكم تشغيل العمال المنزليين، فبالرغم من خروج هذه الفئة عن نطاق تطبيق قانون العمل، إلا أنها تخضع لأحكام القانون المدني، كما ينظم العلاقة التعاقدية مع صاحب العمل العقود النموذجية الملحقة بالاتفاقية الثنائية، والتي وقعتها دولة قطر مع الدول المرسلة للعمالة.

وتقوم وزارة العمل بالتصديق على عقود المستخدمين بالمنازل بالرغم من عدم خضوعهم لأحكام قانون العمل القطري وذلك للمحافظة على حقوقهم المنصوصة في تلك العقود، وإجمالي عدد عقود العمال التي تم التصديق عليها في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بلغ ٣٨١٣ عقد عمل، كما تقوم الوزارة بمتابعة عمل مكاتب استقدام العمال المنزلية والتفتيش عليها بصورة دورية ومفاجئة للتحقق من عدم استغلال هذه العمالة والحفاظ على حقوقهم، وتم اغلاق عدد ١٣ مكتب استقدام للعمالة المنزلية بسبب مخالفتهم لأحكام قانون العمل والقرار الوزاري المنظم لعمل تلك المكاتب وذلك خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٢م.

أما عن الحماية الجنائية، فيختص بتنظيم هذه المسألة قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤م، والذي يضفي الحماية في هذه المسألة، ويعاقب كل من يتخذ سلوكاً يسئ الى العاملات المنزليات، وحمايتهن من الايذاء البدني والمعاملة القاسية والاستغلال الاقتصادي، كما يوجد فريق مشكل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية للتنسيق المستمر في شؤون العمال المنزليين على وجه الخصوص ، ويبحث أفضل السبل لتحقيق الحماية لحقوقهم.